

خارج الفقہ

۲۰-۱۱-۸۹ خاتمة فی سائر العقوبات ۱۳

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

القول فى كمية الجزية

- مسألة ١ لا تقدير خاص فى الجزية و لا حد لها، بل تقديرها إلى الوالى بحسب ما يراه من المصالح فى الأمكنة و الأزمنة و مقتضيات الحال، و الأولى أن لا يقدرها فى عقد الذمة و يجعلها على نظر الامام عليه السلام تحقيقا للصغار و الذل.

ما يوضع الجزية عليه

- مسألة ٢ يجوز للوالى وضعها على الرءوس أو على الأراضى أو عليهما معا، بل له أن يضعها على المواشى و الأشجار و المستغلات بما يراه مصلحة.

ما يوضع الجزية عليه

- مسألة ٣ لو عين في عقد الذمة الجزية على الرءوس لا يجوز بعده أخذ شيء من أراضيتهم و غيرها، و لو وضع على الأراضى لا يجوز بعده الوضع على الرءوس، و لو جعل عليهما لا يجوز النقل إلى إحداهما، و بالجملة لا بد من العمل على طبق الشرط.

القول فى كمية الجزية

- مسألة ٤ لو وضع مقداراً على الرؤوس أو الأراضى أو غيرهما فى سنة جاز له تغييره فى السنين الأخرى بالزيادة و النقيصة أو الوضع على إحداهما دون الأخرى أو على الجميع.

القول فى كمية الجزية

- مسألة ٥ لو طرح التقدير و جعل على نظر الامام عليه السلام فله الوضع أى نحو و بأى مقدار و بأى شىء شاء.

شرط الضيافة في الجزية

- مسألة ٦ يجوز أن يشترط عليهم زائدا على الجزية ضيافة مارة المسلمين عسكريا كانوا أم لا، و الظاهر لزوم* تعيين زمان الضيافة كيوم أو ثلاثة أيام، و يجوز إيكال كيفية الضيافة إلى العرف و العادة من ضيافة أهل نحلة غير أهلها ممن يرى نجاستهم.

- * و الأظهر عدم لزومه

زمان الجزية

- مسألة ٧ الجزية كالزكاة و الخراج تؤخذ كل حول*، و الظاهر جواز اشتراط الأداء عليهم أول الحول أو آخره أو وسطه، و لو أطلق فالظاهر أنها تجب في آخر الحول، فحينئذ إن أسلم الذمي قبل الحول أو بعده قبل الأداء أو قبل الأداء إذا شرط عليه أول الحول سقطت عنه.
- * و الأظهر جواز أخذها بأي فترة من الزمان تشتت عليهم في عقد الذمة كالحولين أو الحول أو الشهر أو اليوم و لو أطلق فتعيين فترتها على العرف والعادة في أمثالها من الأموال الحكومية و لو لم يوجد فالظاهر هو الحول لأنه هو العرف المتشرعى فيها.

سقوط الجزية بالإسلام

- مسألة ٨ الظاهر سقوطها بالإسلام سواء كان إسلامه لداعي سقوطها أو لا، و القول بعدمه في الأول ضعيف.

مات الذمی بعد الحول

- مسألة ٩ لو مات الذمی بعد الحول لم تسقط و أخذت من تركته و لو مات فی أثنائه فإن شرط علیه الأداء أول الحول فکذلك، و إن شرط فی أثنائه و مات بعد تحقق الشرط فکذلك أيضاً، و إن وزعت علی الشهور فتؤخذ بمقداره، و إن وضعت علیه آخر الحول بمعنی أن یكون حصول الدين فی آخره فمات قبله لم تؤخذ شیئاً، و إن وضعت علیه و شرط التأخیر إلى آخره تؤخذ، فهل لوارثه التأخیر إلى آخره أو لا؟ فیہ تأمل، و إن لا یبعد تعجيلها كسائر الديون.

أخذ الجزية من أثمان المحرمات

- مسألة ١٠ يجوز أخذ الجزية من أثمان المحرمات كالخمر و الخنزير و الميتة و نحوها، سواء أدوها أو أحالوا إلى المشتري منهم إذا كان منهم، و لا يجوز أخذ أعيان المحرمات جزية.

مصرف الجزية

- مسألة ١١ الظاهر أن مصرف الجزية **الآن** هو مصرف خراج الأراضى، و لا يبعد أن يكون مصرفها و كذا مصرف الخراج و سائر المالىات مصالح الإسلام و المسلمين و إن عين مصرف بعض الأصناف فى بعض الأموال.

عقد الذمة من الامام

- مسألة ١٢ عقد الذمة من الامام عليه السلام و في غيبته من نائبه مع بسط يده، و في الحال * لو عقد الجائر ** كان لنا ترتيب آثار الصحة و أخذ الجزية منه ***، كأخذ الجوائز و الأخرجة، و خرجوا بالعقد معه عن الحربى.
- * أى فى زمن عدم الولاية العادلة.
- ** أى من ليس له ولاية شرعا.
- *** لو كان تركه موجبا للخرج أو الضرر أو مخالفا لمصالح المسلمين و لا يمكن أخذ الذن من الولى الشرعى و إلا يجب الرجوع إليه و العمل حسب أمره.

القول فى كمية الجزية

- مسألة ١٣ المال الذى يجعل عليه عقد الجزية يكون بحسب ما يراه الحاكم من النقود أو العروض كالحلىّ و الأحمشام و غيرهما.

القول في شرائط الذمة

- القول في شرائط الذمة
- الأول - قبول الجزية بما يراه الامام عليه السلام أو والى المسلمين على الرؤوس أو الأراضى أو هما أو غيرهما أو جميعها.

القول فی شرائط الذمة

- الثاني - أن لا يفعلوا ما ينافي الأمان مثل العزم على حرب المسلمين و إمداد المشركين.

القول فى شرائط الذمة

- مسألة ١ مخالفة هذين الشرطين مستلزمة للخروج عن الذمة، بل الأول منهما من مقومات عقد الجزية و الثانى منهما من مقتضيات الأمان، و لو لم يعدا شرطا كان حسنا، و لو فعلوا ما ينافى الأمان كانوا ناقضين للعهد و خارجين عن الذمة، اشترط عليهم أم لم يشترط.

القول فی شرائط الذمة

- الثالث - أن لا يتظاهروا بالمنكرات عندنا كشرب الخمر و الزنا و أكل لحم الخنزير و نكاح المحرمات.

القول فی شرائط الذمة

- الرابع - قبول أن تجرى عليهم أحكام المسلمين من أداء حق أو ترك محرم أو إجراء حدود الله تعالى و نحوها، و الأحوط اشتراط ذلك عليهم.

القول في شرائط الذمة

- مسألة ٢ لو شرط هذان القسمان في عقد الجزية فخالفوا نقض العهد و خرجوا عن الذمة، بل يحتمل أن يكون مخالفة هذين أيضا موجبة لنقض العقد مطلقا، فيخرجوا عنها بالامتناع و المخالفة و إن لم يشترطا عليهم.

القول في شرائط الذمة

- المشروط في عقد الذمة ضربان: أحدهما يجب عليهم فعله، و الآخر يجب عليهم الكف عنه. فما يجب عليهم فعله على ضربين: أحدهما بدل الجزية، و الآخر التزام أحكام المسلمين، و لا بد من ذكر هذين الشرطين في عقد الجزية لفظاً و نطقاً فإن أغفل ذكرهما أو ذكر أحدهما لم ينعقد لقوله تعالى «حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ» «٢» و الصغار التزام أحكام المسلمين و إجراؤها عليهم.

القول فى شرائط الذمة

- مسألة: جملة ما يشترط على أهل الذمة ينقسم إلى ستة أقسام.
- (أحدها:) يجب شرطه و لا يجوز تركه و الأمران: **أحدها** سقوط الجزية عليهم و **الثانى** التزام حكم الإسلام و لا بد من ذكر هذين الأمرين معا لفظا و نطقا و لا يجوز الإخلال بهما و لا بأحدهما فإن أغفل أحدهما لم تتعقد الجزية و لا نعلم فيه خلافا لقوله تعالى حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ و قد بينا أن الصغار و هو التزام أحكام المسلمين و إجراؤها عليهم و لرواية ابن غياث عن أبى عبد الله عليه السلام: و لو منع الرجال فأبوا أن يؤدوا الجزية كانوا ناقضين للعهد و حلت دماؤهم و قتلهم.

القول في شرائط الذمة

● بَابُ صَدَقَةِ أَهْلِ الْجَزِيَّةِ

● ١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ مَا حَدُّ الْجَزِيَّةِ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ وَهَلْ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ مُؤَظَّفٌ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزُوا إِلَى غَيْرِهِ فَقَالَ ذَاكَ إِلَى الْإِمَامِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ مَا شَاءَ عَلَى قَدْرِ مَالِهِ بِمَا يُطِيقُ إِنَّمَا هُمْ قَوْمٌ فَدَوْا أَنْفُسَهُمْ مَنْ أَنْ يَسْتَعْبُدُوا أَوْ يُقْتَلُوا فَالْجَزِيَّةُ تَأْخُذُ مِنْهُمْ عَلَى قَدْرِ مَا يُطِيقُونَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُمْ بِهِ حَتَّى يُسَلِّمُوا فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ حَتَّى يُعْطُوا الْجَزِيَّةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ وَكَيْفَ يَكُونُ صَاغِرًا وَهُوَ لَا يَكْتَرِثُ لِمَا يُؤْخَذُ مِنْهُ حَتَّى يَجِدَ ذَلًا لِمَا أُخِذَ مِنْهُ فَيَأْلَمَ لِذَلِكَ فَيُسَلِّمَ

القول في شرائط الذمة

- «وَهُمْ صَاغِرُونَ» أَي تَوْخَذَ [٥] مِنْهُمْ [٦] عَلَى الصَّغَارِ وَالذَّلِّ، وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا بِنَفْسِهِ مَا شِئَا غَيْرَ رَاكِبٍ، وَيَسْلَمُهَا وَهُوَ قَائِمٌ وَالْآخِذُ جَالِسٌ، وَأَنْ يُوْخَذَ بِتَلْبِيهِهِ [٧] وَيُقَالُ لَهُ: أَدَّهَا.

القول فى شرائط الذمة

- «وَهُمْ صَاغِرُونَ»
- أى ذليلون مقهورون يجرون إلى الموضع الذى يقبض منهم فيه بالعنف حتى يؤدوها و قيل هو أن يعطوا الجزية قائمين و الآخذ جالس عن عكرمة.

القول فى شرائط الذمة

- و الاعتبار بما ذكر فى صدر الآيه من أوصافهم المقتضية لقتالهم ثم إعطاؤهم الجزية لحفظ ذمتهم يفيد أن يكون المراد بصغارهم خضوعهم للسنة الإسلامية و الحكومة الدينية العادلة فى المجتمع الإسلامى فلا يكافئوا المسلمين و لا يبارزوهم بشخصية مستقلة حرة فى بث ما تهواه أنفسهم و إشاعة ما اختلقته هوساتهم من العقائد و الأعمال المفسدة للمجتمع الإنسانى مع ما فى إعطاء المال بأيديهم من الهوان.
- فظاهر الآيه أن هذا هو المراد من صغارهم لا إهانتهم و السخرية بهم من جانب المسلمين أو أولياء الحكومة الدينية فإن هذا مما لا يحتمله السكينة و الوقار الإسلامى و إن ذكر بعض المفسرين.